او منتقدًا نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا
على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بها لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم
ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت
بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور
توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف
لبعض ما اضيف اليه كل ان كان كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل
عليها او عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم كتب وما كتب كل القوم وفي الوصف
ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو
قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه
اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل
او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم
ونحو ما كل الدراهم اخذها انا وما اخذنا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء
ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق
والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث
يراد ان بعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل كانا وبعضا لم
ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن
داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي
عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد
كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع في كل
اقصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر

ولا النسيان

ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت
ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي
من الذنوب قال [illegible] في اثبات المطلوب بالحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث
فمن وجهين احدهما ان السؤال بأم عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة
له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون
قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل
ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن
سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما
جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر
ابي النجم فلانه فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم
على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه
انه لم يات بشيء مما ادعت هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم
والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير
الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا
وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او
مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ولا مورثة لكلهم
ثلاث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر
جائز على سعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب
واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا
وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قبلها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)